

البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني يؤكد على:

- ضرورة تشديد النضال لعزل النظام الاردني ورفض مشاريعه الخيانية وعلى رأسها مشروع المملكة العربية السورية.
- ضرورة تأكيد الوحدة الوطنية الفلسطينية على كافة المستويات وتأكيد أسس الوحدة بين جماهيرنا في الداخل والخارج.
- تأكيد رفض شعبنا لكل تسوية تمسّت حقوقه وقضيته ونباضل للحفاظ على مكانته ومكانة شعبنا.



انتهت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشر التي عقدت في القاهرة من 1-8 أيار 1974 وعلى أثر انتهاء الدورة أصدر المجلس البيان السياسي التالي:

اجل تحقيق ذلك ينبغي التأكيد على ما يلي:

أولاً:

ان وحدة أداة الثورة الفلسطينية من طرق الارتقاء بمعنى الوحدة الوطنية الفلسطينية وتفيد كافة القرارات في هذا الصدد في مختلف الحالات العسكرية والسياسية والاعلامية والمالية تؤدي الى تصعيد الكفاح المسلح، وتحقيق وحدة شعبنا الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، والى تلبية المطالبات الوطنية الفلسطينية في الداخل لتكون المبرر من كفاح شعبنا واطارا لكافة نضالاته خصوصا وان هذه الجبهة تكافؤ اساسا لتلبية المطالبات التحررية الفلسطينية داخل الارض المحتلة فاستمدت من خلال الفترة التي اعقبت حرب تشرين، وهذا يستدعي تقديم دعم فوري لها وكافة الاساس والمنظمات الجماهيرية التي تعمل من خلالها.

ثانياً:

بما ان الحركة الوطنية الفلسطينية جزء من حركة التحرر العربي، وهذا يستدعي بذل كل الجهود لتشديد تلاحم النضال الفلسطيني مع النضال العربي وتحقيق الصيغ المتقدمة من العمل المشترك بينهما عبر الجبهة العربية المشتركة للثورة الفلسطينية، ولواجهة اعادة هامة وجديدة في مجال التصدي للمؤامرات الامبريالية - الصهيونية - الرجعية، ووضعها امام مسؤولياتها الكاملة تجاه قضية شعبنا الفلسطيني، ولا بد هنا من الاشارة الى اهمية التضامن العربي الذي يبرز في حرب تشرين وضرورة استمراره مع التمسك بقرارات مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر في نوفمبر تشرين ثاني 1973.

ثالثاً:

ان ووقوف البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم في العالم الى جانب قضية شعبنا وامتنا وتضامنها معنا يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحقيق تلاحم القوى مع هذه القوى، وعلينا ان نركز في هذا المجال على توسيع جبهة اصدقاتنا.

رابعاً:

ان الساحة اللبنانية التي تعمرها الثورة الفلسطينية على يقاتها قوية متماسكة عبر تقوية صيغ العلاقة الان بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، وانطلاقاً من ايمان شعب فلسطين بضرورة المحافظة على امن وسلامة لبنان الشقيق نتحاج الى دعم دائم وقوي من كافة الدول العربية لتكثيف مساندة الاستمرار في الصمود في وجه استعداءات اخواننا في جنوب لبنان وشعبنا في مخيماته من الصمود في وجه استعداءات العدو ومحاولاته ضرب هذا الصمود.

خامساً:

ان النظام الملكي الرجعي الاردني بكل تاريخه سياسيه العائدية لشعبنا وامتنا والذي رفض ان يخوض حرب تشرين الى جانب امتنا العربية، بتأمر الان في مرحلة تسييق كامل مع الصهيونية والامبريالية بهدف تصفية وطس الشخصية الوطنية الفلسطينية، والعودة الى الاستبداد شعبنا في الارض المحتلة باي نمس. ولواجهة ذلك لا بد

شهدت المنطقة العربية في الفترة الواقعة بين دورة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ما بين 6-12 كانون الثاني 1973 والدورة الحالية من 1-8 حزيران 1974، حملة أحداث ونظورات هامة ومسيوية ابرزها حرب تشرين الاول (اكتوبر) ونتائج هذه الحرب التي عززت مكانة ودور الامة العربية وكانت خطوة على طريق دحر معسكر العدو الاسرائيلي - الصهيوني. وفي اعقاب ذلك برز التناقض بشكل حاد بين حركة التحرر العربي من جهة واعداء امنا العربية الذين يحاولون الالتفاف حول منجزات حرب تشرين وفرض تسوية سياسية تتم على حساب حقوق شعبنا الفلسطيني وتمس بمقتضى نضاله ونضال امنا العربية من جهة اخرى.

على صعيد حركة شعبنا وتورتنا، برزت الثورة الفلسطينية قوة فاعلة ورئيسية خلال الحرب وبعدها. واحد تحرك جماهيرنا في الاراضي المحتلة وخارجها اعادة هامة وجديدة في مجال التصدي للمؤامرات الامبريالية - الصهيونية - الرجعية، ووضعها امام مسؤولياتها الكاملة تجاه قضية شعبنا الفلسطيني، ولا بد هنا من الاشارة الى اهمية التضامن العربي الذي يبرز في حرب تشرين وضرورة استمراره مع التمسك بقرارات مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر في نوفمبر تشرين ثاني 1973.

في الوقت نفسه اشتد نطاق المزلّة حول النظام الملكي الرجعي في الاردن، خصوصاً بعد ان كشفت حرب تشرين دور هذا النظام المتواطئ مع اعداء شعبنا وامتنا. فهذا النظام لم يكتف برفض الاشتراك في الحرب، بل منع قوات الثورة الفلسطينية ايضا من اداء دورها العسكري عبر الارض الاردنية وقام بقتل واسر العديد من مقاتليها.

ان شعبنا الفلسطيني في مواجهة هذه الظروف يلتف حوالي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني المتمسك بالمشايخ الوطني والبرنامج السياسي المقرر في الدورة العادية عشرة وبكافة قرارات المجلس الوطني والبرنامج السياسي المرحلي المقرر في هذه الدورة، وهو في ذلك مصمم على مواصلة النضال وتصعيد الكفاح المسلح، والوقوف بقوة في وجه الاحتلال الفلسطيني وفي وجه مؤامرات النظام الملكي الرجعي في الاردن المتمثلة في مشروع الملكة العربية المتحدة والمخططات الاسرائيلية المؤيدة له، كما تصدى شعبنا لكل تسوية تمس حقوقه وقضيته ونباضل للمحافظة على مكانته وتورته، ويري المجلس الوطني انه من

حكومة رابين ستنتهز عند أول محاك

ضرب المقاومة:

طريق رابين لتتويج وضع حكومته

ردّ المقاومة بضرب مفاصل العدو سيزيد من تناقضات العدو الداخليّة

وامام احتمال من هذا التسوع ستواجه حكومة رابين لحظة انقاذ القرار. وهنا سيجبر الصراع ضد هفوداه والحكومة، وستنهز حكومة رابين. فهي لا تملك قوة مشتر ودايان لانقاذ قرار لا يوافق عليه الليبية الاسرائيليين كما انها لا تمثل «الشيء الجديد» الذي يملك زخم بناء صورة جديدة لاسرائيل. الا ان توقع انهيار هذه الحكومة يجب الا يستمد استنادها ورفقتها ونظيرتها للقيام ببعوضة اعمال تعال من خلالها اطلاقه عمر الوليد الجديد.

ان المجال الوحيد لتل هذه الاعمال هو خارج حدود اسرائيل. اذ ان مجالات الاقتصاد والهندسة والوكالة اليهودية بعيدة عن متناول يد الحكومة او فعلها المؤثر. فالامن والخارجية هما مجال عمل حكومة رابين لتقوية اوضاعها.

ماذا علينا ان نتوقع؟

اعتمادا على قرار الولايات المتحدة بدعم اي عمل تقوم به اسرائيل ضد الفلسطينيين ستتمسك حكومة رابين للقيام بسلسلة من العمليات الارهابية والحربية ضد الشعب الفلسطيني وذلك لتحقيق الاهداف التالية:

أولاً: اعادة جو الثقة للفرد الاسرائيلي. ثانياً: محاولة دفع الاسرائيليين لتخليب التناقضات الرئيسية على تلك الغرضيات لاسباب الحكومة مزيداً من عناصر القوة. ثالثاً: شل العقل الفلسطيني من الفكرة على القيام بالتخليب فرب مفاصل الصمود الصهيوني.

رابعاً: الهاء الفلسطينيين من القيام بالهجمات ضد اسرائيل وذلك باجبارهم على لفق جراحهم. خامساً: ابراز التناقض بين الانظمة العربية والمقاومة لتباشر هي بفرسهم. ومن الطبيعي ان نجاح حكومة رابين في تنفيذ هذا المخطط سيكسبها مزيداً من عناصر القوة.

المخطط السادس:

ان وفسوح صورة حكومة رابين ومخططاتها سيساهم في توضح خطوط البرنامج الفلسطيني المصاد.

اذ ان حرب المزيد من معاد العدو الحيوية والتركيز على مؤسساته العسكرية والاقتصادية كقيل برد الهجمة واجبار العدو على لفق جراحه وتصعيد منويات الفراده هذا هو الاحتمال وهذا هو المخطط السادس.



نالت منها الكتل الصغيرة في حزب العمل، العقاب الهامة تواجه جسم حزب العمل الرئيسي الذي يقوده المؤسسون. هؤلاء الذين اعتبروا الوزارة الجديدة وزارة «دخلاء» على الحزب.

ورغم نيل «راني» لعقابه هامة فانه من المتوقع ان يساهم في اضعاف الحكومة بسبب ردة فعل زعمائه الذين اسقطتهم حرب تشرين والوزارات الهامة السابقة التي احاطت بهم. (دايان)

من هنا فان تطور الاحداث مستقبلا سيجعل من اجودوت هفوداه كتلة تواجه الصراع وحيدة. كذلك تواجه حكومة رابين هجمات تشنها عليها القوى السياسية من خارج اطار حزب العمل - سواء كانت يمينية متزفة ام يساراً صهيونياً. بن اهارون وما يشبهه من تيار داخل اسرائيل يعتبرون حكومة رابين حكومة فاشلة وينظرون للتغيير الا ان مصادر كندية وامريكية واسترالية لاحظت الازدياد الكبير في عدد طيبار الهجرة المقدمة لها من قبل الاسرائيليين.

اجديده هو الجو العام الذي ساد في الاسواق الاسرائيلية والشعور بان حكومة ميشور ومن امسك صنع القرارات فيها قد قصروا سبباً للاسرائيليين نكسة هزت جلدور الكيان الصهيوني.

فحرب تشرين، ورغم فسق الحق القرار السياسي الذي حكمها، انزلت بملسوف الاسرائيليين خسائر مادية ومعنوية كبيرة ما لبثت ان عكست نفسها سياسياً واقتصادياً ومعنوياً واجتماعياً وغير الاسرائيليين من تفهمهم بشتى الوسائل (التظاهر والاطراب والكلية والسرقة...) مطالبين بالتغيير! والمثل الواضح على حجم الغربة التي انزلت بالاسرائيليين يظهر في الروح الغنوية المتناهية للجثود الاسرائيليين وهروبهم من الخدمة العسكرية، ورفضهم التوجه لجبهات القتال. هذه الروح هي التي دفعهم لاطلاق النار في الهواد ابتهاجاً عندما تم الاتفاق على فصل القوات في الجولان.

ولقد مير العديد من المسؤولين عن حاجة الجيش الاسرائيلي لثولت لاعادة بنائهم وتنظيمه، الشيء الذي يحتاج الى «التغيير» وكذلك على المستوى السياسي، فقد احتشد الصراع داخل حزب العمل بين كتلة العديرة، في الوقت الذي اشتدت فيه الحملات على الحزب الحاكم من الخارج سواء من اليمين الاثرت نظراً او من «اليسار الصهيوني» والعمال المشترك في كلام الجميع كان كلمة «التغيير» وانار حرب تشرين الاقتصادية ظهرت في توفيق العمل في العديد من المشاريع الكبيرة وفي غلاء الاسعار والبطالة التي عمت مما يجبر الحكومة الجديدة اصعب بكثير مما او القهرت المصاعب على المستوى السياسي الا ان الفلق الذي يسود اوساط الاسرائيليين هو اخطر ما تواجه حكومة رابين. لقد زعجت حرب تشرين ايمان الاسرائيليين بمسئيل «اسرائيل» واهزت ثقتهم بصحة المشروع الصهيوني لاول مرة منذ 1948.

ولقد عبر هذا الفلق عن نفسه بالهجرة المصادة. اي بالهجرة الى خارج فلسطين المحتلة. اذ ارتفعت اعداد العائدين الى «اوطانهم» ارتداعاً كبيراً جعل دائرة الهجرة والاستيعاب تخفي الارقام الحقيقية لسيل المهاجرين هذا في القطر العراقي التي تشكل الاساس المادي لتحرير الازدة الوطنية.. وما فلتحه من امكانيات لتوظيف تلك الثروة في خدمة برامج التنمية الوطنية.

واشار من ناحية اخرى تقرير لوزارة الشرطة الى ازدياد نسبة الجريمة والامتناع على العشيشة والهروبين. في مثل هذا الجو وعلى هذا الاساس جاء رابين بحكومته الجديدة. وخاب امل الذين طالبوا «بالتغيير». فالحكومة رغم انها تعكس بعض الوجوه القوية تفكر ضمن النجيد من ناحية وتفتقر الرووس المؤسسة من ناحية اخرى. ولكن كيف ستنهز هذه الحكومة؟ وماصل انهيار حكومة رابين وسقوطها داخلية وخارجية.

ولدت حكومة رابين مية. اذ جاءت ضعيفة مرتجلة لا تملك من عناصر القوة او العينة او الصمود سوى عنصر كلفة التعامل مع واشنطن لحماية مصالح اسرائيل دون تعريض العلاقات بين البلدين للاهتزاز. والعامل الوحيد الذي يراهن عليه رابين لاطاله عمر وزارته هو قدرته على توقيت الشد والرخي مع واشنطن. هذا التوقيت الذي يكسب اهمية خاصة في هذا الطرف الذي سمي في الولايات المتحدة الامريكية لسمان مصالحتها النفضية. وبسط نفوذها على المنطقة العربية باسرها. فلنا ان حكومة رابين ولدت مية لانها لا تملك عناصر القوة والاستمرار، فهي لا تمثل الاسرائيليين 1948. ولذلك الجيل من المؤسسين لا بل قامت على انقاضهم! لكنها لا تمثل في الوقت ذاته الشيء الجديد الذي طالب به الاسرائيليون بعد الفرة التي رجعت لهم على ايدي جنود الامة العربية في تشرين الماضي.

ولدت مية لانها لا تحمل اجيد المؤسسين او قدرتهم ولا تحمل زخم الشيء الجديد مكيلة من هنا ومكيلة من هناك وهي لا شك منارة عند نقطة التحدي الاولى التي ستكون بتقديرينا «الانسحاب عن الاراضي العربية».

اساس الانهيار:

كان السبب الرئيسي وراء تشكيل الحكومة

المرافق ذكرى تأميم النفط في القطر

العربية قدرة على المخرنة بين انتزاع النفط من برائن الاحتكارات وبين الخضوع المطلق لتلك الاحتكارات.. هذا بالإضافة لما حققته استناعات تلك الرجيمات توظيف شواض النفط لتدعيم مواقفها الهزلة، وللإسهام في جر الانظمة العربية الى موانع الاستسلام وهاء اليوم، ترسخ من جديد لشبهة واشنطن ونظر زيادة الانتاج كما تسمى تخفيض الامار من اجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة.

ان التوقف امام هذا التاريخ، وفي هذه الظروف بالذات، حيث تردت قوى عربية كانت وطنية الى وقت قريب، لجبر بتقليقا رؤية صححة للوقائع حيث لا يربنا ارتداد البعض، في هوة اللبس.. فالواقع ان هذه القوى المرددة ليست كل شيء في الحقيقة، المعامم الامبريالية. وقد اسهم نايم النفط في الصوال بعبوية هذه الحقيقة، فقد ملك الجاهل

الصكرية الصهيونية الاستيطانية والاعمال العدوان والتوسع الصهيونية والتمسك بالوجود القومي والوطني لشعبنا الفلسطيني العربية.

ان المجلس الوطني الفلسطيني في ختام اعمال دورته الثانية عشر تجية اكار الى شهداء المقاومة الفلسطينية والامة العربية، وتعبئة الفلسطينيين الى مقابليتنا ومناضلتنا في مسجور العدو والسجون في الاردن وهو يحيي الجيشين المصري والسوري

وقوات الثورة الفلسطينية والسوري العربية التي خاضت حرب تشرين التحررية بقواتها او طاقتها، ويحيي تضامن الجماهير الفلسطينية تحت الاحتلال منذ عام 1948، وجماهير الامة العربية مع كفاح الجيوش العربية وكل الشعب الفلسطيني وحركة التحرر العربي مع الثورة الفلسطينية والجهت العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية ولا سيما الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية، ويحيي المجلس دور المعسكر الاشتراكي في دعم نضال الشعب الفلسطيني والامة العربية ويخص بالذكر في هذا المجال الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وهو يقدر الدعم المقدم لنا من الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الافريقية وحركات التقدم والتحرر في العالم.

ويعتبر المجلس ان الانتصار الذي حققه الشعب الفيتنامي حافظ لثورتنا ولثقافة حركات التحرر في العالم من اجل تشديد النضال لتحقيق ارادة شعبوننا في التحرر والتقدم وتقرير المصير.

اجل تحقيق ذلك ينبغي التأكيد على ما يلي:

أولاً:

ان وحدة أداة الثورة الفلسطينية من طرق الارتقاء بمعنى الوحدة الوطنية الفلسطينية وتفيد كافة القرارات في هذا الصدد في مختلف الحالات العسكرية والسياسية والاعلامية والمالية تؤدي الى تصعيد الكفاح المسلح، وتحقيق وحدة شعبنا الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، والى تلبية المطالبات الوطنية الفلسطينية في الداخل لتكون المبرر من كفاح شعبنا واطارا لكافة نضالاته خصوصا وان هذه الجبهة تكافؤ اساسا لتلبية المطالبات التحررية الفلسطينية داخل الارض المحتلة فاستمدت من خلال الفترة التي اعقبت حرب تشرين، وهذا يستدعي تقديم دعم فوري لها وكافة الاساس والمنظمات الجماهيرية التي تعمل من خلالها.

بما ان الحركة الوطنية الفلسطينية جزء من حركة التحرر العربي، وهذا يستدعي بذل كل الجهود لتشديد تلاحم النضال الفلسطيني مع النضال العربي وتحقيق الصيغ المتقدمة من العمل المشترك بينهما عبر الجبهة العربية المشتركة للثورة الفلسطينية، ولواجهة اعادة هامة وجديدة في مجال التصدي للمؤامرات الامبريالية - الصهيونية - الرجعية، ووضعها امام مسؤولياتها الكاملة تجاه قضية شعبنا الفلسطيني، ولا بد هنا من الاشارة الى اهمية التضامن العربي الذي يبرز في حرب تشرين وضرورة استمراره مع التمسك بقرارات مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر في نوفمبر تشرين ثاني 1973.

ان ووقوف البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم في العالم الى جانب قضية شعبنا وامتنا وتضامنها معنا يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحقيق تلاحم القوى مع هذه القوى، وعلينا ان نركز في هذا المجال على توسيع جبهة اصدقاتنا.

رابعاً: الهاء الفلسطينيين من القيام بالهجمات ضد اسرائيل وذلك باجبارهم على لفق جراحهم. خامساً: ابراز التناقض بين الانظمة العربية والمقاومة لتباشر هي بفرسهم. ومن الطبيعي ان نجاح حكومة رابين في تنفيذ هذا المخطط سيكسبها مزيداً من عناصر القوة.

هشام ملك